مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

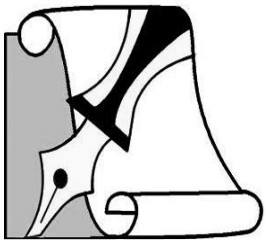

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عودة نتنياهو وما بعدها

1 – مدخل:

احتلت شخصية رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو، المتهم بجرائم الفساد وخيانة الأمانة مركزا محوريا في الانتخابات الإسرائيلية، التي جرت في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي كانت تتأرجح وترشح استمرار الأزمة السياسية في إسرائيل ، إلا أن السؤال الجوهري كان يدور حول حظوظ نتنياهو في الوصول إلى أغلبية تمكّنه من تشكيل حكومة مع حلفائه من الأحزاب الدينية (يهدوت هاتوراه للغربيين وشاس للشرقيين) والأحزاب الفاشية بقيادة الثنائي بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير عن الصهيونية الدينية.

لقد جاءت نتائج الانتخابات بأخبار سارّة لنتنياهو بفوز واضح لقائمة الصهيونية الدينية، التي تحولت إلى القوة الثالثة في الكنيست بقفزة من 6 مقاعد في انتخابات الكنيست الرابع والعشرين، التي جرت قبل عام ونصف الى 14 مقعدا في الكنيست الخامس والعشرين. وهذه هي المرة الأولى التي ستكون فيها أغلبية للنواب المتدينين، سواء كانوا من الحريديم أم الصهيونيين، في صفوف الائتلاف الحكومي في إسرائيل، خصوصاً إذا أخذنا بالحسبان وجود أعضاء كنيست من المتدينين الصهيونيين ضمن لائحة "الليكود" أيضاً. وتعني هذه التركيبة تشكيل حكومة يمين بأغلبية دينية في إسرائيل، وإن كانت قيادتها، أو رئيسها من حزب علماني، ما سينعكس، بفعل موازين القوى الداخلية للائتلاف الحكومي، على توزيع المقاعد، خصوصاً أن زعيم التيار الكهاني الفاشي إيتمار بن غفير طالب خلال المعركة الانتخابية بالحصول على حقيبة الأمن الداخلي. كما دعا بن غفير في خطاب النصر الذي ألقاه بعد ظهور نتائج الانتخابات، إلى إطلاق يد الجيش والمستوطنين، واستيطان كافة ما أسماه "أرض إسرائيل"، معلناً: "أننا عدنا لنكون أصحاب البيت". وفي ظلّ ردود الفعل في المعسكر الذي خسر الانتخابات، بقيادة يئير لبيد، والتي تحذر من حلول فترة من الحكم الظلامي، ونهاية "الليبرالية" والحريات، يبدو أن نتنياهو سيكون مضطراً لتقديم تنازلات كبيرة في القضايا الداخلية تحديداً، وما يتعلق بـ"حرمة السبت"، والمظاهر اليهودية الدينية لشركائه في الحكم، فيما ستجسد التركيبة المتوقعة للحكومة إجماعاً حول مسائل الاستيطان، ورفض أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وإبعاد وإسقاط حلّ الدولتين عن الأجندة العامة بصورة نهائية. وأظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية أيضاً فقدان جنرالات الجيش الإسرائيلي

ورؤساء الأركان السابقين أي قوة انتخابية، بدليل تراجع قوة الجنرال بني غانتس وحصول تحالفه مع حزب "تكفاه حداشاه" بقيادة وزير القضاء السابق غدعون ساعر على 12 مقعداً فقط، أي أقل من القوة البرلمانية التي حصل عليها تحالف "الصهيونية الدينية" وحزب "القوة اليهودية" بمقعدين.

إن نتنياهو، البالغ من العمر 73 عاما، هو أحد أكثر الشخصيات السياسية إثارة للجدل في إسرائيل، ويكرهه كثيرون في الوسط واليسار، لكن أنصار الليكود على مستوى القاعدة يعشقونه. وهو من أشد المؤيدين لبناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة منذ حرب عام 1967. وهذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، على الرغم من أن إسرائيل تعارض ذلك. ويعارض نتنياهو إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهي صيغة يدعمها معظم المجتمع الدولي، بما في ذلك إدارة جو بايدن في الولايات المتحدة.

من المعروف أن الأحزاب اليهودية الدينية التقليدية ليس لها مشكلة مع نتنياهو أو غيره في رئاسة مجلس الوزراء، إذا هو استجاب لمطالبها وهي في العادة غير سياسية بقدر ما تتصل بالحقائب الوزارية وما يصاحبها من ميزانيات يجري استخدامها في صالح تقوية نفوذ هذه الأحزاب في الأوساط التي تدعي تمثيلها. غير أن الوضع مختلف تماما مع الأحزاب الايدولوجية كحزب "عوتسماه يهوديت" بزعامة بن غفير وحزب "الوحدة اليهودية" بزعامة سموتريتش، اللذين توحدا في قائمة واحدة، كان عرابها بنيامين نتنياهو نفسه.

مع الفوز الكبير لقائمة الحزبين في الانتخابات بدأ السؤال يطرح نفسه، هل يفي نتنياهو بوعوده بمنح نواب هذه القائمة حقائب وزارية تلائم وزنها البرلماني ويكون لها تأثير ملموس في القرار السياسي في كيان الاحتلال وهو يعرف أن الصهيونية الدينية نبت شيطاني، ساهم في صعوده رجل احتل في انتخابات الكنيست على امتداد الأعوام الثلاث الماضية بؤرة الاهتمام حين قسم الناخبين بين من هم معه ومن هم ضده بصرف النظر عن روائح الفساد التي تنبعث من حوله. أما لماذا نبت شيطاني؟ فالجواب على ذلك ليس صعبا لأن قادة كل من "عوتسماه يهوديت" و"الوحدة اليهودية" لم يقفزا هذه القفزة الكبيرة في الانتخابات بفضل مسار سياسي شق طريقه في صفوف فئات اجتماعية تعاني من مشكلات بطالة أو فقر أو تدهور في مستوى المعيشة، بل في صفوف الفئات الرثة في المجتمع الاسرائيلي، شأنها في ذلك شأن الأحزاب النازية والفاشية في مجتمعاتها.

ففي انتخابات العام 2020 حصل هذا النبت الشيطاني، وريث حركة (كاخ)، التي قادها الحاخام العنصري الكريه مئير كاهانا والمصنفة حتى في إسرائيل كحركة محظورة على نحو 225 ألف صوت، وبدون مقدمات منطقية زاد هذا الرقم عن الضعف في الانتخابات الأخيرة، لا لشيء إلا لأن المستوطنين المستعمرين زحفوا

على صناديق الاقتراع لانتخاب قائمة هذا الائتلاف، تماما كما زحف الرعاع في المانيا عام 1933 على صناديق الاقتراع لانتخاب حزب زعيم جاء بدوره إلى الحياة السياسية من صفوف الفئات الرثة الألمانية .

إن نعت ممثلي قائمة "الصهيونية الدينية " بالفاشية لا يحمل أية درجة من التجني أو المبالغة، وهم على كل حال ليسوا الفاشيين الوحيدين في كيان الاحتلال والعنصرية، غير أن فاشيتهم فاشية عارية تتغذى على أوهام التفوق العرقي وعلى أساطير دينية يراد لها عبر كم هائل من التزوير والتضليل أن تصبح جزءا من تاريخ وثقافة وحضارة هذه المنطقة، إن لم تكن هي تحديدا تاريخ وثقافة وحضارة هذه المنطقة، بدون مرجعية تاريخية حقيقية. وهي فاشية تقوم على كراهية الأجنبي، أو بالتعبيرات التلمودية كراهية الأغيار (غوييم)، لا لشيء إلا لأن الرب يريد ذلك. وكراهية الأغيار هذه كراهية أيدولوجية بغلاف ديني، لا تدفع الأغيار للسقوط في البئر ولكن إذا حصل ذلك فمن المحظور أن تمد لهم يد المساعدة. هي كراهية متأصلة، تعبر عن إيدولوجية فاشية، على طريقة بتسلئيل سموترتش، الذي لا يقبل أن تلد زوجته في المستشفى مع نساء عربيات ويدعو إلى تغيير جوهري في قوانين حقوق الإنسان في الكيان على هشاشتها وإلى ضم الضفة الغربية لكيان الاحتلال أو على طريقة ايتمار بن غفير، الذي يدافع عن مفاهيمه التلمودية لما يسمى في جيش الاحتلال «طهارة السلاح» كتطهير عرقي ويدعو إلى تغيير أوامر إطلاق النار وعدم فرض أية قيود على الجنود وأفراد الشرطة في تعاملهم مع الفلسطينيين ويجاهر بكل صراحة ووضوح ووقاحة بأن العرب الفلسطينيين هم فائض بشري يجب طرده وإن هم أرادوا أن يعيشوا في دولة اسرائيل من البحر إلى النهر فبدون حقوق سياسية ولا حتى مدنية باعتبار ذلك مشيئة ربانية. وهكذا تعرض «الصهيونية الدينية» كحركة فاشية برنامجها كمشروع استيطاني استعماري عنصري المحتوى يدعو إلى تصعيد في نهج التطهير العرقي بتصميم وخاصة في القدس والضفة الغربية والمثلث والنقب.

مع هذه الحركة الفاشية عقد نتنياهو تحالفات واتفاقات تارة في العلن وأخرى في السر فجرى تقسيم العمل في التحضير لانتخابات الكنيست على النحو الذي يخدم، بأي ثمن، مصالحه في العودة إلى سدة الحكم في اسرائيل، رئيسا للوزراء، فالليكود ركز حملته على مراكز المدن فيما حلفاؤه الجدد من الصهيونية الدينية " ركزوا على الأطراف وخاصة المستوطنات في الضفة الغربية باعتبارها الخزان الانتخابي ليضمن بذلك من المقاعد عددا كافيا يؤهله للفوز في السباق الانتخابي وهكذا كان وفاز في السباق.

2 – فلسفة الفاشية الجديدة:

ألقى رئيس الكيان يتسحاك هرتسوغ من مقر إقامته في مدينة القدس، خطابًا افتتح فيه مراسم الذكرى الـ 27 لاغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق يتسحاك رابين. واستهل هرتسوغ خطابه بتوصيف الوضع الاجتماعي المزري والمتفاقم في كيان الاحتلال بالقول "حتى بعد مرور سبعة وعشرين عامًا على جريمة القتل، يبدو أنه لم يتغير الكثير، ولم يتغير ما يكفي؛ إذ تظهر مرارًا وتكرارًا علامات مقلقة على التحريض والتصعيد، والعنف الذي ينخر أسس الديمقراطية. وهذه علامات تشير إلى صعوبة أساسية عميقة في قدرتنا على إدارة الخلاف، في قدرتنا على التغلب وإدارة بلدنا وحياتنا معًا، حتى وإن واجهنا واقعاً يسود فيه الخلاف حول القضايا التي تستأثر باهتمامنا". وأضاف: "ها نحن نتجاوز انتخابات أخرى، ومرة أخرى يتم ترويج اتهامات بالخيانة، لقد حان الوقت لتهدئة النيران والتحلي بالمسؤولية". وتابع يقول: "رابين عرف كيف يقرر، ويحسم، وكان يعرف كيف يتحمل المسؤولية. أتوجه وأطلب من قادة الجمهور الإسرائيلي بمختلف أطيافه، من التحالف المنتظر والمعارضة المتوقعة: لقد هاجمنا بما فيه الكفاية، لقد قاتلنا بما فيه الكفاية، لقد شتمنا بما فيه الكفاية ولدينا الفرصة لنتصرف من الآن فصاعدًا، بشكل مختلف...دعوني أؤكد: لا مكان للعنصرية بيننا، ولا مكان للعنف بيننا، ولا مكان للكراهية بيننا. دولة إسرائيل ملتزمة بروح وثيقة الاستقلال". وأكد هرتسوغ على حد زعمه بأن "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، ملتزمة بحكم القانون وكرامة الإنسان وحقوقه. وعلى المجتمع الإسرائيلي أن يقاتل ويحافظ على هذا الوضع ضد كل من يشعل نار الكراهية والانقسام."

في المقلب الآخر أعلن رئيسا الحزب الديني الصهيوني بتسلئيل سموتريتش وعوتسما يهوديت إيتمار بن غفير عن قرارهما العمل من خلال كتلة مشتركة تدعم إحداهما الأخرى فيما يتعلق بالانضمام إلى الائتلاف. وأوضح كلا الرجلين أن خطوتهما تأتي "من أجل إعادة هيبة الحكم والأمن الشخصي، وإجراء الإصلاحات اللازمة في النظام القضائي، وتعزيز الهوية اليهودية والحصول على المناصب التي من شأنها أن تسمح بالتأثير باتجاه تنفيذ مطالب الحزبين". وجاء في تصريح صادر عنهما: "لقد اختارنا أكثر من نصف مليون شخص، حتى نحدث التغيير ونحن ملتزمون بالولاء لعهدنا". وبحسب تقديرات موقع واينت الاسرائيلي، فإن التقديرات حتى الساعة تشير إلى بقاء حقائب القضاء والشؤون الخارجية والصحة والمواصلات والثقافة والرياضة بيد الليكود، وكذلك منصب رئيس الائتلاف. وأبدى سموتريتش اهتمامه بالملف الأمني، لكن من المتوقع أيضا أن تظل هذه الوزارة بأيدي الليكود. ويشار إلى أن الصهيونية الدينية لم تقرر بعد مطالبها في مفاوضات الائتلاف، فيما عدا إصرارها على إدخال تغييرات عميقة ودراماتيكية على نظام القضاء، في الحكومة المقبلة .

لا تعد الإصلاحات التي طلبها بن غفير وليدة بنات أفكاره، علماً بأنه لم يعمل في المجال الأمني من قبل أو حتى لم يخدم في الخدمة العسكرية، والخطة التي طرحها هي امتداد لخطط سابقة خصوصاً بعد معركة سيف

القدس، والتي برز فيها الحاجة لما يسمى الحرس الوطني لحماية الجبهة الداخلية من احتجاجات فلسطينيي 1948، مع استعانته بفريق من ذوي الخبرة في القمع والاعتداء على الفلسطينيين، كنائب رئيس مجلس الأمن القومي والمرشحة بقوة لتكون مديرة عام وزارته إلى قائد شرطة العدو السابق في الضفة الغربية وغيرهم. كل ذلك يأتي أيضاً ضمن تكثيف تواجد شرطة العدو الأمني في القدس بدون التأثير على قطاعات أمنية أخرى ومن بينها الضفة الغربية، وقطاعات المدن الفلسطينية مثل أم الفحم والمثلث والنقب والمدن المختلطة كعكا واللد وغيرها. ويتساوق هذا الأمر مع توجهات زيادة قبضة القمع ضد فلسطينيي 1948 كسبيل لمصادرة أراضيهم في النقب وإزالة بلداتهم كالخان الأحمر قرب القدس، ومصادرة منازلهم لمصلحة المستوطنين وسحب جنسياتهم وطردهم وترحيلهم من أرضهم كما كان يفعل بن غفير وسموترتيش سابقاً بمساعدة فتية التلال وعصابات لاهافا وجمعية ريجيافيم. إلا أن بن غفير ينوي تنفيذ هذه الجرائم عبر إشراك آلاف جدد من شرطة العدو لباقي مفاصل وزارة أمن العدو الداخلي واستكمالاً لقبضة القمع والإرهاب ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين. إضافة إلى تفعيل شرطة العدو في الضفة الغربية لتكون أكثر إسناداً للجيش ولحماية الاستيطان وقمع الفلسطينيين خصوصاً في مناطق (ب) و(ج) المتنازل عنها قانونياً لصالح العدو عبر أوسلو، وصولاً إلى تقسيم الأقصى زمانياً ومكانياً مثلما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل، عبر ذراع شرطة العدو القمعية المسخر بالأساس كرديف لاقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، مع عملها طوال الوقت بالتنسيق مع قادة منظمات بناء الهيكل، وتجاوز كل محددات الوضع الراهن في المسجد الأقصى، والالتفاف حولها في إطار مسرحية قانونية مكشوفة، مثل نفخ الأبواق ورفع الاعلام والسجود وإقامة الطقوس في ساحات المسجد الأقصى.

أمام كل الجرائم والاعتداءات الإرهابية المتوقعة من حكومة نتنياهو وبن غفير والمستوطنين في كل مكان، هل على الفلسطيني أن يقف صامتاً منتظراً مصيراً يسعى العدو لفرضة عليه إما الذلة والخنوع أو القتل حتى بدون تبريرات منطقية؟ الجواب انه لا مجال للخضوع أو ترك بن غفير للعبث بحياة فلسطينيي الداخل المحتل أو الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، وما ثورة النقب ضد ممارسات "كيرن كيمت" قبل شهور والتي أخرجت فلسطينيي النقب وباقي فلسطينيي الداخل للتصدي للمستوطنين وشرطة العدو عنا ببعيد. مع اختلاف تبعات القتل والإرهاب ضد الفلسطينيين في الضفة وغزة والقدس عن تبعات الاعتداء والإرهاب على فلسطينيي الداخل المحتل، والتي هي خاصرة العدو الرخوة التي يمكن أن توجع وتؤثر وتدفع بن غفير وغيره من غلاة المستوطنين للتفكير مرتين قبل فرض أجندتهم الإرهابية على يوميات الفلسطينيين.

3 – نتنياهو "ملك اسرائيل":

تغلّب نتنياهو عام 1996 على السياسي المخضرم، وصاحب السمعة العالمية، "الثعلب" شمعون بيرس، تلاه صعود شارون للحكم عام 2001 وحربه ضد الشعب الفلسطيني، وحصار الرئيس الفلسطيني، وتخريب المدن الفلسطينية تباعا واحكام السيطرة على مناطق ج، والقدس، وإقامة جدار الفصل، وتوّج إنجازاته في حربه على الشعب الفلسطيني بالانسحاب من غزة، في إطار تقدم رؤيته بالنسبة لإحكام السيطرة على ما يسميه "باقي ارض اسرائيل" وتهويدها بالكامل.

استمر نهج شارون، وتحت مسميات مختلفة، حتى عام 2009، عندما عاد بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم، وبدأ مجددا في تنفيذ مشروعه السياسي والشخصي في إحكام السيطرة على فلسطين التاريخية، وتأليب الرأي العام الدولي ضد المقاومة الفلسطينية بصفتها إرهابية، وتحاول "رمي اليهود في البحر"، والأهم هو مشروع نتنياهو الاسرائيلي الداخلي والمتمثل في إحداث تغييرات جوهرية باتجاه ترسيخ وقوننة الطابع اليهودي للدولة، والذي تكلل في قانون الدولة القومية، والسيطرة على الحيز العام من خلال استحداث أدوات إعلامية جديدة والسيطرة على القديمة منها، وإحداث تغييرات جذرية في الأجهزة البيروقراطية، وعلى رأسها الجهاز القضائي وحصاره، وتفضيل أنواع معينة من الانتاج الثقافي والتحكم بالجامعات والمؤسسات العلمية، وتفضيل أنماط اجتماعية قريبة من رؤية اليمين الليكودي وحلفائه من علمانيين يمينيين ومتدينين... ولعل أكبر شاهد على هذا التغيير، هو تعذر إزاحة نتنياهو خلال السنتين الاخيرتين، بالرغم من أن غالبية أعضاء البرلمان عارضوا، بأشكال مختلفة، استمرار حكمه.

بنيامين نتنياهو بلا شك الشخصية الأقوى في اليمين الصهيوني خلال العقد الاخير، وقد يكون الأهم تاريخيا في اسرائيل بعد بن غوريون، ويمسك بزمام السلطة من خلال زعامته لليكود ولمجمل كتلة اليمين ويتم التعبير عن ذلك في هتافات أعضاء الليكود "نتنياهو ملك اسرائيل."

عملياً إذن، يسيطر نتنياهو على السياسة الاسرائيلية وأجندتها بفضل تغيير سياسي جذري حصل في اسرائيل. فبعد عقدين ونصف من التأرجح بين اليمين واليسار (1984–2009)، رجع اليمين بقيادة نتنياهو إلى السلطة المطلقة، بفضل "منظومة الكتلة المهيمنة"، لليمين الاسرائيلي الذي فاز تباعا بالانتخابات منذ 2009، ويقع في مركزه حزب الليكود الذي يسيطر على كتلة اليمين. هذه الهيمنة تتمثل بالإضافة إلى نتائج الانتخابات بمسار واضح من الابتعاد عن تسوية سياسية مع الفلسطينيين، والسير باتجاه تقويض الأسس الديمقراطية للنظام السياسي الاسرائيلي، وتكريس خطاب اليمين كخطاب مهيمن على الدولة والمجال العام.

من ناحية أخرى وفي الواقع الثابت، يرتبط ذكر نتنياهو في مخيلة الشعب الفلسطينيّ خصوصاً والعربي عموماً، بالحروب والاعتداءات والمجازر وإقامة المستوطنات فوق الأراضي العربية المحتلة، وهو لا يختلف في هذا مع أيّ رئيس وزراء إسرائيليّ آخر، سوى بطول مدة حكمه التي مكّنته من تحقيق أكبر قدر من تلك الجرائم التي تجعل من أي قائد إسرائيليّ، زعيماً تاريخياً بين الصهاينة المحتلّين وداعميهم حول العالم. ففي فترة حكمه الأخيرة التي امتدت لـ 12 عاماً، خلّفت حروب نتنياهو وعملياته العدوانية داخل فلسطين المحتلة، 2741 شهيداً وآلاف الجرحى، وذلك خلال عمليات عسكريّة عدوانيّة عديدة أبرزها العدوان الإسرائيلي على غزة في العام 2012، والمعروف إسرائيليّاً باسم "عملية عمود السحاب"، وعملية "الجرف الصامد" على غزة أيضاً في العام 2014، ومعركة "سيف القدس" المعروفة إسرائيليّاً باسم "عملية حارس الأسوار" في أيار/مايو من العام 2021. أضف إلى ذلك، تشريد مئات العائلات التي جرى تدمير بيوتها أو جرفها لإقامة المستوطنات، أو لأنّ أحد أفراد العائلة قد نفّذ عملية فدائية ضد قوات الاحتلال، هذا إضافة إلى عشرات الشهداء والجرحى الذين سقطوا من جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية، في فترة حكم بنيامين نتنياهو تلك. ومن المتوقع، ربطاً بالتطورات السياسية الجديدة في كيان الاحتلال، أنْ تؤدّي عودة نتنياهو إلى الواجهة مصحوباً هذه المرّة مع أبرز أحزاب الصهيونية الدينية المتطرفة وشخصياتها، إلى مزيد من تصعيد الاشتباك على مختلف الجبهات، خصوصاً في الداخل الفلسطيني وعلى الجبهتين السورية واللبنانية، وإلى مزيد من الأزمات والانقسام داخل "مجتمع" المستوطنين المحتلين أنفسهم، وأيضاً مزيد من التوتر من جهة، ومحاولات رأب الصدع أو تمتين العلاقة من جهة أخرى بالعديد من القوى الرئيسية حول العالم، كما الإقليمية في المنطقة، وعلى رأس تلك القوى الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وتركيا وبعض الدول العربية، على رأسها دول الخليج.

إن وصول دفعة جديدة من المتطرفين الصهاينة المتعطّشين لدماء العرب ولاحتلال المزيد من الأراضي وبناء المستوطنات والاستحواذ التام على القدس، لن يُغيّر قيد أنملة في نظرة المقاومة الفلسطينية وشعبها نحو الاحتلال، لأنّ الجميع سواسية في هذا بالنسبة إلى الشعب الفلسطينيّ، إلّا أنّ وصول شخصيّات معروفة بتوقها إلى تسعير البطش والقتل والاستيطان، مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، سيرفع من وتيرة العمليات الفدائية والاستشهادية بين صفوف الشباب الفلسطينيّ المقاوم، خصوصاً أنّ عمليات المقاومة قد وصلت على امتداد السنة الأخيرة مرحلة متقدّمة من حيث نوعيّة العمليات وأعدادها، الأمر الذي يجعلنا نتوقّع أنّ أي تصعيد صهيوني جديد يقوده هؤلاء المتطرفون، سيؤدّي إلى وبالٍ أكثر قسوة وتأثيراً في مجتمع الاحتلال وحكومته، بحيث سيكون على هؤلاء مواجهة أفواج جديدة من الاستشهاديين والفدائيين الفلسطينيين

الذين سيزيدون من وتيرة عملياتهم ونوعيتها، خصوصاً في الضفة الغربية والقدس، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الانقسام والخوف داخل مجتمع المستوطنين وفي الواقع السياسي الإسرائيليّ، ولن يتمكّن هؤلاء من الهروب، كما في الماضي، نحو حروب ومعارك في غزّة، لأنّ واقع هذه المقاومة بات أقوى بكثير من أنْ تستطيع أيّ حكومة احتلال، استغلاله لمصلحتها السياسية. وإذا كان نتنياهو قد هاجم كثيراً اتفاق ترسيم الحدود الذي رعته واشنطن مع لبنان، وهدّد بتمزيقه حال وصوله إلى الحكم، فإنّ ما يحكم هنا هو قوة المقاومة الإسلامية في لبنان بالدرجة الأولى، وقدرتها على تعطيل أيّ فائدة إسرائيلية من الغاز الفلسطينيّ المسلوب في المتوسط، وهو أمر يدركه نتنياهو جيّداً، كما تحكمه حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى هذا الاتفاق، وإصرار إدارة بايدن على تحقيقه وعلى منع التصعيد على الجبهة اللبنانية، ليس لهدف يخصّ مصلحة اللبنانيين بالطبع، بل لأنّ هذا الهدوء يحقق مصالح واشنطن وأوروبا ربطاً بالخسائر الاقتصادية الفادحة التي سبّبها الحصار الغربي على روسيا، وحاجة الغرب إلى الغاز الذي قد تؤمّنه تلك الحقول الجديدة على السواحل الفلسطينية واللبنانية. أمّا على صعيد المواجهة مع سوريا، فقد نشطت حكومات الاحتلال لجهة الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية منذ عدة سنوات، وقد كانت حكومة نتنياهو نفسه، هي من دشّنت حينذاك تلك الموجات من الاستهدافات العدوانية، تحت عناوين "مواجهة التمدد الإيراني"، و"إبعاد الإيرانيين وحزب الله عن الحدود"، و"منع نقل الأسلحة النوعية إلى حزب الله"، وتدمير القدرات العسكرية السورية التي تنامت وتطورت خلال سنوات الحرب على سوريا، من خلال الاعتداء على مراكز البحوث السورية وغيرها من المنشآت العسكرية التي تُعنى بالتطوير والتصنيع التسليحيّ، وسعّرت حملات إعلامية دولية حول العالم تتحدّث عن محاصرة سوريا وإيران وقوى محور المقاومة لـ "إسرائيل" من جهة الجنوب السوريّ، وضرورة وقوف العالم كلّه إلى جانب "تلّ أبيب" في منع هذا "الخطر" بكل الوسائل الممكنة، والذي يحكم هنا هو عدة عوامل، على رأسها تغيّر قواعد الردع السوريّ (وهنا نتحدث عن خطط محور المقاومة ككلّ) وقرار قادة المحور بتحديد ساعة الردّ على تلك الاعتداءات ونوعية هذا الرد. وهنا، لا ينتظر المراقبون في دمشق أيّ تغيير على السياسة العدوانية لكيان الاحتلال على هذا الصعيد، بل يتوقع العديد منهم أنْ تستمر تلك الاعتداءات في المبدأ، وأنْ تخضع في وتيرة تزايدها أو تناقصها أو انعدامها إلى عامل آخر يتعلّق بالعلاقة بين كيان الاحتلال وروسيا. ونظراً للوجود العسكريّ الروسيّ المؤثّر والاستراتيجيّ في سوريا، والذي تحقّق من خلال الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، وكون موسكو هي حليفة رئيسة لدمشق وأهم القوى العالمية المنخرطة في الصراع الذي شهدته سوريا على مدى الأعوام العشرة الأخيرة، وحقيقة أنّ العلاقات التي تربط موسكو بكيان الاحتلال الإسرائيلي هي علاقات جيدة، بل كانت مميّزة في عهد نتنياهو على وجه الخصوص، وقبل بدء العملية العسكرية الروسية في

أوكرانيا واتّخاذ "إسرائيل" مواقف مزعجة ومؤذية لموسكو، بلغت تداعياتها حافة حدوث اصطدام عسكري قبالة الشواطئ السورية عند قيام الطيران الإسرائيلي بتنفيذ اعتداء على مواقع في محافظتيّ طرطوس وحماة قبل عدة أشهر، فإن المتوقّع أنْ يعمل نتنياهو كلّ ما يستطيع لتخفيف "الأذى" الذي لحق بتلك العلاقات، بل إنّ نتنياهو نفسه، الذي يتمتّع بصداقة شخصية مع بوتين، كان قد عبّر قبل وقت قصير من انتخابات الكنيست، عن رغبته الأكيدة في إصلاح الضرر الذي لحق بتلك العلاقات و"بمستوى التنسيق بين البلدين في سوريا"، وأنّه سيسعى بكلّ قوة، إلى العمل على "الخروج من المأزق الحاليّ في العلاقات مع روسيا لأجل المصلحة الإسرائيلية". وهنا، يرى نتنياهو أنّ "التنسيق مع روسيا في سوريا، أمر في غاية الأهمية" بالنسبة إلى مستقبل الكيان، لأنّه يعتقد بأنّ الجبهة السورية ستكون الأخطر على الإطلاق بالتوازي مع جبهة المقاومة الفلسطينية في الداخل، ويعتبر أنّ جهود دمشق وحلفائها، وعلى رأسهم إيران وحزب الله، منصبّة على بناء جبهة عسكريّة حاسمة ومؤثّرة بشكل جذريّ في الصراع، وأنها ستكون قاتلة بالنسبة إلى الكيان في أيّ حرب مقبلة، ويعتقد نتنياهو أنّ بإمكان موسكو أنْ تمنع كلّ هذا من خلال وجودها في سوريا، وخصوصاً "منع تموضع إيران على حدودنا" على حدّ تعبيره في تصريح أطلقه قبل نحو شهرين من الانتخابات.

تختلف حسابات نتنياهو عن حسابات دمشق ومحور المقاومة بكلّ تأكيد، فلا أحد في سوريا ينتظر من نتنياهو أيّ شيء أقلّ من استمرار الاعتداءات والعدوان على الأراضي السوريّة، وبالمقابل، لا تخضع حسابات دمشق على هذا الصعيد لمستوى قوة أو ضعف العلاقات الروسية . الإسرائيلية، وكما روّجت الدعاية الإسرائيلية والعالمية الحليفة لها، لكذبة الخلافات العميقة بين موسكو وطهران في سوريا، والمتعلّقة بالصراع العربي . المقاوم مع "إسرائيل"، والجهود الروسية لمنع تمتين جبهة الجولان وعموم الجنوب السوريّ، فإنّه من المفيد تفنيد الادّعاءات الإسرائيلية بشأن أثر "التنسيق" والدور الروسيّ "الحاسم" على الجبهة السورية، والقول إنّ قرار الردع والحرب في دمشق غير خاضع لأيّ إملاءات أو عوامل لا ترتبط مباشرة بالمصلحة الوطنية السورية، وبتقدير دمشق وحلفائها في محور المقاومة للقدرات والإمكانيات الذاتية والخطط الاستراتيجية الخاصة التي، وحدها، تُحدّد طريقة التصعيد المضادّ وزمانه ونوعيته والذي من المتوقّع أنْ يبدأ من نقطة الحرب، لا أنْ يقف عند حدّ الردّ، إنّه قرار سوريّ بامتياز، وموسكو تعرف ذلك. بل إنّ الأمر الوحيد الذي تستطيع موسكو التأثير فيه، هو إمداد، أو الامتناع عن إمداد، سوريا بأسلحة دفاع جويّ متطورة ونوعية، لكنّ النظرة إلى هذا الأمر بدورها، قد تغيّرت بعد تطوّر الحرب الغربية . الروسية في أوكرانيا، وما الصراخ الإسرائيليّ . الغربي بشأن إمداد إيران لروسيا بطائرات مسيّرة تمتلك قدرات هائلة على تغيير سير المعارك، سوى اعتراف إسرائيليّ بأنّ محور دمشق وحده من يمتلك زمام الأمور على الجبهة السوريّة، وأنّ أيّ طرف آخر، مهما كان مؤثّراً، لن

يستطيع منع سوريا وحلفائها من هذا السير الحثيث باتّجاه المعركة الكبرى على جميع الجبهات، وأنّ المسألة تتعلّق بتوقيت دمشق والمقاومة فقط. وبالتالي، من المتوقع أنْ تستمر الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية في المرحلة المقبلة، وأنْ يختبر نتنياهو أعداءه وأصدقاءه (روسيا) في سوريا في وقت قريب.

على الرغم من أن عودة نتنياهو إلى السلطة كانت متوقعة، إلا أن النتيجة القوية التي حققها تحالف "حزب الصهيونية الدينية" المكون من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش كانت الخبر الكبير الحقيقي للانتخابات الإسرائيلية الاخيرة – حيث جعلته ثالث أكبر حزب في الكنيست. وستكون لمشاركة التحالف في الحكومة المقبلة تداعيات تتجاوز السياسة الداخلية: لم يكتفِ قادة اليمين المتطرف في إسرائيل برفض فكرة التنازل عن الأراضي للفلسطينيين فحسب، بل إنهم جعلوا من ضم الضفة الغربية أيضا حجر زاوية في برنامجهم. وكان نتنياهو قد وعد بالفعل بضم أجزاء من الضفة الغربية في العام 2020، قبل أن يتراجع عن ذلك بعد توقيع اتفاقات إبراهيم مع الإمارات والبحرين. ومنذ ذلك الحين، تلاعب مرارًا وتكرارًا بالتعبير عن الفكرة بغية جذب الناخبين اليمينيين المتطرفين. ومن الممكن أن تكون لعودة ظهور مثل هذه الخطة عواقب وخيمة على السياسة الخارجية الإسرائيلية. وسيكون من شأنها أن تثير توترات غير ضرورية مع إدارة بايدن في وقت يجب أن تكون فيه المعضلة النووية الإيرانية محور الاهتمام. والأهم من ذلك، أن ضم الضفة الغربية يمكن أن يقوض أيضًا التقارب بين إسرائيل والدول العربية التي أوضحت لمواطنيها في العام 2020 أن توقيع اتفاقات إبراهيم هو الذي منع ضم الضفة الغربية. وقد أعرب مسؤولون في أبو ظبي والمنامة مُسبقًا عن مخاوفهم بشأن تحالف نتنياهو مع الحركة الصهيونية الدينية. وإذا عادت حكومة ائتلافية جديدة في القدس إلى خطة العام 2020، فسوف يُنظر إلى ذلك على أنه إهانة لشركاء إسرائيل الخليجيين، الذين قد لا يكون لديهم خيار سوى تعليق التقارب. وبالمثل، يمكن أن يضر أيضا بجهود إسرائيل الأخيرة للمصالحة مع تركيا. وليس هذا السيناريو حتميًا. فعندما يواجه نتنياهو خطر تعريض أحد أكبر إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية للخطر في السنوات الأخيرة والذي عمل من أجله فعليًا، فإنه قد يفضل البراغماتية الاستراتيجية بدلا من تكتيكات الحملات الانتخابية.

4 – التشكيلة الحكومية الملتهبة:

يواجه رئيس وزراء الاحتلال العتيد بنيامين نتنياهو، جولة مفاوضات صعبة مع مكونات الائتلاف الحكومي المقبل، فلا تزال كتلة "الصهيونية الدينية" مُتمسكة بمواقفها المتطرفة حيال القضية الفلسطينية، وظهرت إرهاصات مطالب هذه الكتلة قبيل الاجتماع المرتقب بين نتنياهو وبن غفير .فيما تبدو مساحات المناورة أمام

نتنياهو ضيقة في ظل اعتماده المُفرط على الأحزاب الدينية والمتطرفة، وارتباط ذلك بمصيره السياسي وعدم قبول الكتل الأخرى الانضمام لتحالفه الحكومي، لذلك فإن الحكومة المقبلة ستكون من أشد حكومات الاحتلال تطرفاً وستراعي في سياساتها وتوجهاتها مطالب ومواقف "الصهيونية الدينية".

الجدير بالذكر أن الصهيونية الدينية تنطلق في مواقفها السياسية من نظرة دينية عنصرية تقوم على أن جميع الأراضي المحددة في التوراة هي ملك حصري "لشعب إسرائيل" ولا يحق لأحد التنازل عنها. وبجانب هذا التوجه السياسي التوراتي المتطرف، يرى قادة الصهيونية الدينية ضرورة إعدام المقاومين الفلسطينيين، كما ينادون برفض إطلاق سراح الأسرى حتى ضمن صفقات تبادل، ويعتبر أنصار هذه القائمة من المشاركين الأساسيين والمبادرين إلى مسيرات الأعلام السنوية في القدس، ويدعون أيضاً إلى فرض السيادة اليهودية على المسجد الأقصى. وسبق أن قدم سموتريتش خطة تقوم على الاعتقاد بأنه لا يوجد بين النهر والبحر مكان إلا لدولة واحدة هي "دولة إسرائيل التي تستند شرعيتها على الحق الإلهي"، وتضع أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات:

- أن يتركوا البلاد.
- أن يعيشوا في البلاد كرعايا ويكونون بحسب الشرائع اليهودية- بطبيعة الحال- أقل مكانة من اليهود.
- أن يقاوموا وحينها سيعرف الجيش ماذا عليه أن يفعل.

وينادي سموتريتش بوضوح لـ "حسم الصراع" بعد فشل "حل الدولتين"، مؤكداً ضرورة فرض "السيادة الإسرائيلية" الكاملة على الضفة الغربية وإقامة مستوطنات وتجمّعات جديدة واستجلاب مئات الآلاف من اليهود للعيش فيها.

هذه الأفكار الدينية ستبقى هي الدافع الأساسي لنشاط وسلوك "الصهيونية الدينية" بدون وجود قدرة على إنفاذها وتطبيقها مرة واحدة في ظل حالة الاشتباك الواسعة مع المشروع الصهيوني، ووجود ديناميات داخلية وخارجية تحول دون ذلك. والشعارات التي يرفعها قادة الصهيونية الدينية وجدت طريقها للتنفيذ طيلة العقود الماضية عبر سياسات أقل ضجيجاً ومن خلال ما سمي "الضم الزاحف" ورعاية التوسع الاستيطاني حكومياً ومجتمعياً، فمن المستبعد أن يذهب المستوى السياسي لدى العدو لاتخاذ خطوات شديدة التطرف في ظل الواقع السياسي الحالي. لكن هذا لن يمنع تمرير بعض السياسات مثل محاربة البناء والزراعة الفلسطينية في المنطقة (ج)، وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية مثل "بؤرة افيتار" و"حومش".

لا يختلف موقف نتنياهو النهائي عن موقف سموتريتش وبن غفير بالسيطرة الكاملة على كل ما هو غربي النهر، إلا أن نتنياهو، نظراً لخبرته في الحكم، يستخدم تعبيرات من قبيل "السيطرة الأمنية" ويدعم خطوات

التوسع الاستيطاني، بينما يُعبر كل من بن غفير وسموتريتش بشكل واضح وصريح عن سياسات الإحلال والطرد.

هذا الموقف الصهيوني المتفق في الاستراتيجية والذي سيدخل في مرحلة المزايدة في التعبير عن التطرف، سيُسهم في دفع البيئة الفلسطينية في كل أماكن وجودها إلى مزيد من الحسم في خيارها نحو المقاومة الشاملة.

لقد وفرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة لنتنياهو الفرصة لتشكيل حكومة مستقرة قد تمتد لأربع سنوات. وهي ستكون وفقا لهذه النتائج حكومة يمين صهيوني عنصري متطرف مدعومة من كتلة برلمانية مكونة من 64 عضوا، وتستند في بقائها واستقرارها إلى حزب "الصهيونية الدينية" الفاشي بقيادة المتطرفيْن "بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير". الأمر الذي يعيد التأكيد على استمرار الانزياح في المجتمع الصهيوني نحو اليمين وتبني التطرف الديني والعنصرية، وتلاشي قوى اليسار الصهيوني وضعف تأثيرها السياسي، إلى حد جعل تشكيل الحكومات في إسرائيل قائمًا على التحالف بين اليمين واليمين المتطرف، بل بين اليمين المتطرف والأحزاب الفاشية. بالتالي يتّجه رئيس الحكومة الإسرائيلية المكلَّف، بنيامين نتنياهو، إلى رضوخ شبه كامل لمطالب الأحزاب الدينية واليمينية الحليفة له، الأمر الذي من شأنه استيلاد حكومة هي مِن أكثر حكومات الكيان تطرّفاً ويمينية. على أن التشكيل سيكون أسهل ما في مهمّة نتنياهو، قياساً إلى ما سيَعقب نجاحه في التأليف من سجالات وخلافات وتهديدات للأمن والسياسة في إسرائيل. ولا تقتصر هذه التهديدات على قضايا التسوية السياسية والأرض والاستيطان والعنصرية في مواجهة الآخر غير اليهودي، بل تمتدّ أيضاً إلى العلاقات اليهودية – اليهودية في الداخل والخارج – وهو ما من شأنه تعميق الانقسامات بين الإسرائيليين فضلاً عن العلاقة مع الولايات المتحدة ويهودها و«المجتمع الدولي»، وكذلك الحالة الأمنية في الأراضي المحتلّة، والتي يُحتمل أن تتدهور إلى مواجهات أمنية أو عسكرية مع قطاع غزة أو داخل الضفة الغربية.

على هذه الخلفية، يسعى نتنياهو، من الآن، إلى الحدّ من التحدّيات التي ستُواجهها حكومته، عبر إبعاد شركائه عن الوزارات الوازنة، إلّا أن هامش المناورة لديه يبدو مقلَّصاً جدّاً، وهو ما يدركه شركاؤه الفاشيون، ويدفعهم إلى المبالغة في مطالبهم وشروطهم الائتلافية، بما لا يُبقي لديه إلّا خيار الاستجابة خصوصاً أنه من دونهم لن يتمكّن من التأليف، الأمر الذي يعني خسارة فرصة ذهبية سنحت له، ومن المحتمَل ألّا تتكرّر، لتجاوُز محاكماته المرتقبة على خلفيّة اتّهامه بالفساد. وفي هذا المجال، تَبرز مطالَبة رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش، بإلغاء الإدارة المدنية في الضفة، ما يعني أن توفير الخدمات للمستوطنات سيكون عبر الوزارات المعنيّة مباشرة، تمهيداً لضمّ الضفة بكاملها إلى إسرائيل. كذلك، يطالب سموتريتش بأن تلغَى موافقة وزير الأمن على البناء الاستيطاني، بما يزيح أو يحدّ بشكل كبير من «فيتو» المؤسّسة الأمنية

على جزء من الاستيطان، ويكون كفيلاً بجرّ إسرائيل إلى تعقيدات في علاقاتها الخارجية وفقاً لتقديرات أمنية، وتحديداً مع الولايات المتحدة. أيضاً، يتطلّع رئيس «الصهيونية الدينية» إلى تفكيك السلطة الفلسطينية التي يرى فيها مصدر إلهام لـ«الإرهاب الفلسطيني»، و«لزوم ما لا يَلزم»، معتبراً أنه بالإمكان التعويض عن وجودها عبر تقسيم الضفة إلى كيانات حُكم ذاتي فلسطينية متعدّدة، وهو ما ترفضه المؤسّسة الأمنية، وترى فيه إثارة لتهديدات كامنة. ووفقاً لمصدر أمني إسرائيلي رفيع فإن «تعيين سموتريتش في منصب وزير الأمن يمكن أن يؤدّي إلى تصعيدٍ خطير، بل وإلى تفكّك السلطة الفلسطينية». بالتالي يبدو جلياً أن التشكيل سيكون أسهل ما في مهمّة نتنياهو، قياساً إلى ما سيَعقب نجاحه في التأليف من سجالات وخلافات وتهديدات للأمن والسياسة في إسرائيل. ولا تقتصر هذه التهديدات على قضايا التسوية السياسية والأرض والاستيطان والعنصرية في مواجهة الآخر غير اليهودي، بل تمتدّ أيضاً إلى العلاقات اليهودية – اليهودية في الداخل والخارج – وهو ما من شأنه تعميق الانقسامات بين الإسرائيليين فضلاً عن العلاقة مع الولايات المتحدة ويهودها و«المجتمع الدولي»، وكذلك الحالة الأمنية في الأراضي المحتلّة، والتي يُحتمل أن تتدهور إلى مواجهات أمنية أو عسكرية مع قطاع غزة أو داخل الضفة الغربية. وهذا يعني ان الحكومة العتيدة بتشكيلتها الحزبية ستتبنى مجموعة من المبادئ السياسية التي تشكل خطرًا حقيقيًّا ليس على الفلسطينيين وقضيتهم فحسب، بل يمتد تأثيرها لعدة دول وقوى إقليمية، الأمر الذي يتطلب مواقف جادة وغير تقليدية لمواجهتها. وهذا الائتلاف الفاشي لا يحترم أيا من العرب، وفلسفة السلام مع العرب تقوم من وجة نظر رئيسه نتنياهو كما ورد في كتابه "مكان تحت الشمس" على أساس التفوق العسكري والعنصري على دول المنطقة مجتمعة وهو ما يسميه "سلام الردع".

5 – المنطقة أمام المتغيرات:

على المستوى الإقليمي ستضع الحكومة الجديدة الملف الإيراني على رأس سلم أولوياتها، ونتنياهو يعد معركته الأساسية مع طهران، وبالتالي سيزداد الدور الإسرائيلي في الضغط على إيران والعبث بجبهتها الداخلية، وكذلك العمل على تخريب أية توافقات أو تسويات إقليمية، خاصة بين إيران والدول العربية .

الأردن بالنسبة لهذا الائتلاف الحكومي هو مكان الدولة الفلسطينية المفترضة (الاردن هو فلسطين)، وسيعود مشروع الوطن البديل إلى الواجهة من جديد. والوصاية الهاشمية على الأقصى والمقدسات في القدس لن تحترم، وستعمل هذه الحكومة جاهدة على تنفيذ ما عرف "بصفقة القرن" على الأرض، مما قد يقود إلى الإلقاء بعبء التجمعات السكانية الأساسية في الضفة الغربية على كاهل الأردن، ويقوض وجود السلطة الفلسطينية.

هذا الائتلاف الفاشي لا يحترم أيا من العرب، وفلسفة "السلام" المزعوم مع العرب تقوم من وجة نظر رئيسه نتنياهو كما ورد في كتابه "مكان تحت الشمس" على أساس التفوق العسكري على دول المنطقة مجتمعة، وهو ما يسميه "سلام الردع" الذي تلجأ فيه دول المنطقة للسلام مع إسرائيل نتيجة ضعفها وليس لقناعتها بالسلام. كما أن هذا الكيان وهذه الحكومة –مثل سابقاتها– لن تشكل سندا حقيقيا أو صديقا يعوّل عليه لدول الخليج، في مواجهة التحديات الإقليمية أو الصراعات البينية، سواء لعدم قدرتها الفعلية على ذلك أو لنظرتها العنصرية تجاه العرب؛ لذلك فعلى الأردن وعدد من الدول العربية الأخرى تكثيف جهدها لحشد مواقف القوى الإقليمية والدولية المعارضة لهذه الحكومة، والتعاون مع كل الحكومات والأطراف لعزلها وإضعافها. خاصة أن التساوق مع سياساتها سيكون محرجا للغرب بشكل عام وللإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض بشكل خاص. أما على المستوى الفلسطيني، فتاريخ الرجل حافل بالعمل على تعطيل المسارات السياسية، وإحباط أية فرصة للتسويات السياسية منذ أول رئاسة وزراء له عام 1996 وحتى اليوم، إذ يعتنق مجموعة من المبادئ التي تجهض أية فرصة للمسيرة السياسة؛ منها تفرد إسرائيل بالسيادة غربي النهر، والقدس عاصمة موحدة وأبدية لها، ولا عودة لأي لاجئ فلسطيني، وغيرها من السياسات التي تضع حدا نهائيا لفكرة حل الدولتين بالاتفاق، أو عبر عملية سياسية يكون الكيان الصهيوني شريكا فيها. وستعمل هذه الحكومة على تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والتهويد في مدينة القدس والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وستزيد وتيرة القتل للفلسطينيين في الضفة الغربية، ولن تراعي أو تجامل السلطة الفلسطينية في إجراءاتها، بل ستمارسها بكل وقاحة وفظاظة وبشكل مهين. فهذا الائتلاف فضلا عن كونه لا يقيم وزنا للفلسطينيين وقياداتهم فهو يؤمن تماما بضرورة التخلص منهم وطردهم خارج فلسطين، بمن فيهم فلسطينيي أراضي 48. وعليه فهذه الحكومة تضع الكل الفلسطيني قيادة ومؤسسات سياسية وفصائل وقوى شعبية وكذلك القوى الإقليمية –العربية والإسلامية– أمام حقائق عارية كما هي، بدون أدنى حد من التجميل أو التضليل. وعلى الفلسطينيين والعرب والمسلمين أن يواجهوا هذه الحقائق بشكل جاد وبما يليق بالشعب الفلسطيني وقضيته، لذا لا بد من:

– مغادرة وهم التسوية السياسية ومسيرة السلام ومصارحة الشعب الفلسطيني بأن هذا المسار قد انتهى.

– البحث في مسارات، سياسية ونضالية، أخرى أكثر جدوى وجدية.

– العمل بشكل جاد ومسؤول لترتيب البيت الفلسطيني وإعادة اللحمة الفلسطينية الداخلية بعيدا عن الهيمنة والتفرد، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية الحقيقية والفاعلة.

– تبديد مخاوف الأطراف المختلفة الناجمة عن الممارسات الفصائلية خلال حقبة الانقسام. فمواجهة الاحتلال ومقاومته لا ينبغي أن تشكل تهديدا لأي طرف فلسطيني. كما أن المصالحة وإعادة بناء المؤسسة السياسية لا ينبغي أن تقود إلى إقصاء أو إضعاف طرف آخر.

– التركيز على إعادة الاعتبار للدعم الخارجي للفلسطينيين وقضيتهم، وتجاوز رواسب الحقبة الماضية.

– التعامل مع وجود هذه الحكومة كفرصة لا بد من استثمارها في هذا الإطار كون الخطر يتهدد الجميع ولن يقتصر تطرفها وعنصريتها وإرهابها على الفلسطينيين وحدهم.

– العمل على فك ما يبدو تناقضا أو تعارضا بين تبني المقاومة وتعزيز دورها من جهة، وتكثيف العمل السياسي والدبلوماسي من جهة أخرى.

– لا ينبغي الاستمرار في الخضوع لهذا الانفصال الذي فرضه البعض على الفلسطينيين، فلا غنى للفلسطينيين عن المسارين، ما داموا في مرحلة التحرر الوطني.

– تعبئة الشعب الفلسطيني بقواه المختلفة لمواجهة هذا العدو العنصري المتطرف وتوفير كل متطلبات الصمود والمواجهة، فهو شعب لا يلين ولا يتراجع ولا يتخلى عن حقوقه، وما زال منذ ما يزيد على 100 عام يقارع المحتل ويصر على هزيمته وتحرير وطنه.

الجدير بالذكر في المحصلة، انه ليس أمام الشعب الفلسطيني، في ظل ضعف الدعم العربي الرسمي للقضية الفلسطينية، برغم مخرجات قمة الجزائر، والضعف في القيادة الرسمية الفلسطينية والانقسام والتشتت السياسي؛ سوى الصمود والمقاومة والتصدي للاحتلال بكل ما أوتي من قوة، كما فعل ذلك عدة مرات في منعطفات تاريخية قاسية سابقة، منها عاما 1987 و2000، إذ خاض فيها نضالا شرسا أربك من خلاله حسابات الاحتلال وأعاد قضيته إلى صدارة المشهد الإقليمي والدولي.

إن نتنياهو الذي شهدت حكوماته تغلغلاً إسرائيلياً في القارة الأفريقية وانفتاحاً تاريخياً غير مسبوق على المنطقة العربية مع توقيع ما عرف باتفاقات السلام الإبراهيمي عام 2020 مع دول عربية، يعود من جديد لكن وهو مجبر على التحالف مع رموز اليمين الأكثر تطرفاً المعادي علانية للعرب، وسط تحذيرات من واشنطن والاتحاد الأوروبي من تولي أحدى هذه الشخصيات حقيبة وزارية في الحكومة التي يقودها الليكود بزعامة نتنياهو الذي يود التغلب على معضلة تشكيل الائتلاف الحاكم للخروج بحكومة مستقرة تستمر لبضع سنوات، بعد أن أصبح العمر الافتراضي للحكومات الإسرائيلية الأخيرة يتراوح بين عام وعام ونصف. وبينما يجادل بعض المراقبين بأن مكتب نتنياهو مثقل بالملفات الداخلية، على رأسها قضايا الفساد التي لاحقته هو شخصياً وتسببت في إبعاده من السلطة بصورة أو بأخرى، وهي لا تزال مفتوحة بساحات القضاء، فضلاً عن عبء

تشكيل الحكومة والحفاظ على استقرارها، فإن استراتيجية الهروب إلى الأمام ربما ستصبح البطاقة الرابحة في جعبة السياسي المخضرم، الذي ربما يتحرك نحو مواجهة حادة خارجياً كتكتيك للإلهاء وحشد الإجماع الداخلي سياسياً ومجتمعياً من أجل كسب مزيد من أسهم الشعبية وترميم جدار الثقة المهترئ بين الطبقة الحاكمة والناخب الإسرائيلي المستقطب بين تجاذبات اليمين واليسار.

السؤال الكبير المطروح الآن هو ماذا بعد، وما الذي ينتظر نتنياهو وهل يفي هذا الأخير بوعوده وتعهداته لحلفائه الفاشيين الجدد بصرف النظر عن النتائج والتداعيات ليس فقط على المستوى الداخلي في إسرائيل بل وكذلك على مستوى علاقته مع الخارج وخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية ؟

عشية انتخابات الكنيست التي جرت عام 2020 أعلن "الساحر" ، كما يلقبونه، أنه لن يعين بن غفير في حال فوز معسكره في وزارته، ولكن هذه المرة بلع نتنياهو لسانه، فهو في حاجة إلى دعم حلفائه الجدد للإفلات من الإدانة والعقاب في محاكمته بتهم الفساد، وهؤلاء سوف يمنحونه هذا الدعم، وهو في حاجة ماسة لهم لتمرير قوانين ليس فقط بخصوص منع محاكمته ، بل ومن أجل استمراره في الحكم لأطول فترة ممكنة، أي لدورة انتخابية جديدة على الأقل، خاصة بعد الفوز الكبير الذي حققوه في الانتخابات.

سموتريتش وبن غفير لم يعودا بلا أسنان، فأسنانهما بعد الانتخابات باتت كأسنان القرش، وهذا ما يدركه نتنياهو وما سوف يتعامل معه في رهان على احتواء ردود الفعل الداخلية منها والخارجية ورهان على التغيرات المحتملة.

في السياق رأى الصحفي الأمريكي توماس فريدمان أن عودة اليمين المتطرّف إلى الحكم في كيان الاحتلال سيغّير من وجه هذا الكيان، واعتبر في مقاله في صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تحت عنوان " إسرائيل التي نعرفها ذهبت" أن "الائتلاف الذي يركب على ظهره نتنياهو في عودته للحكم، هو الائتلاف الموازي الإسرائيلي للكابوس الأمريكي الذي يتناول سيناريو عودة انتخاب دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2024." وأوضح أن "ائتلاف نتنياهو حقيقي، وهو حلف جامح من زعماء الجمهور الديني والسياسيين المتطرفين قوميا، ومن بينهم بعض المتطرفين اليهود العنصريين الذين يكرهون العرب، والذين في السابق اعتبروا خارج المعايير والحدود السياسية الإسرائيلية، وكون نتنياهو عمليا لا يستطيع أن يشكل ائتلاف أغلبية من دون دعم هؤلاء المتطرفين، وبعضهم سيتولى مناصب وزارية في حكومة إسرائيل القادمة." وأشار إلى أن "اليهود في العالم سينشغلون بسؤال: "هل سنؤيد إسرائيل كهذه أم لا؟ هذا السؤال سيلاحق الطلاب المؤيدين لإسرائيل في الجامعات، وهو سؤال إشكالي بالنسبة لحلفاء إسرائيل العرب؛ استنادا إلى اتفاقات التطبيع، وهم بالإجمال أرادوا إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل. وأما بشأن علاقة هذه الحكومة المرتقبة مع الولايات

المتحدة لا سيما في ظل الإدارة الديمقراطية الحالية فإنه "سيصعب على الدبلوماسيين الأمريكيين الذين دافعوا بصورة تلقائية عن إسرائيل، كما ستدفع أصدقاء تل أبيب في الكونغرس إلى التملص من كل مراسل سيسأل، إذا كان من الواجب على الولايات المتحدة مواصلة نقل مساعدات بمليارات الدولارات لحكومة ترتكز على المتدينين المتطرفين."

رئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بوب منينديز (ديمقراطي) حذّر بدروه، من نتنياهو، لأنه "في حال شكل حكومة تضم متطرفين من اليمين، هذا يمكن أن "يعمل على تآكل الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من الحزبين في واشنطن بشكل جدي "، وعلق فريدان على ذلك: "هذا يمكن أن يحدث الآن." فيما اعتبرت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية أنه قد تؤدي الاختلافات في المقاربات والمواقف بين إدارة بايدن والحكومة المقبلة، بشأن القضايا الأساسية لكلا الجانبين، إلى تحدي العلاقات بين الطرفين.

إذن نتنياهو في الطريق لتشكيل حكومة هي الأكثر تطرفا في تاريخ الكيان، وهي لم تعد تملك أدوات تسويق نفسها بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، فصورة الوضع في اسرائيل تتبلور أكثر فأكثر عن دولة هي في الحقيقة دولة إثنوقراطية – دينية، يحتكر فيها اليهود جميع الحقوق، دولة تتوعد الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين باعتبارهم أغياراً بالمفاهيم التلمودية. وهكذا جاءت هذه الانتخابات لتضع الفلسطينيين ليس فقط في الضفة الغربية بما فيها القدس وفي قطاع غزة ، بل وفي فلسطين التاريخية كما في الشتات أمام مهمات وتحديات مختلفة عن سابقاتها وخاصة بعد أن بات خطاب الاستيطان الاستعماري والكراهية والترانسفير (الترحيل) والتطهير العرقي إلى خطاب رسمي لكيان الاحتلال والفصل العنصري يهدد حاضر ومستقبل الفلسطينيين وأبسط حقوقهم في تقرير المصير بعناصره الثلاثة: حقوق قومية ثابته وحقوق مواطنة ومساواة لأبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام 1948 وحقوق قومية ثابته في الاستقلال والتحرر من الاحتلال والاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وحقوق قومية ثابتة في العودة للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم وممتلكاتهم بالقوة العسكرية الغاشمة، ما بات يحتاج لمراجعة جادة ومسؤولة في السياسة تتطلب تشكيل جبهة قومية متحدة تضم جميع الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني وفي المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 وفي الشتات ، جبهة تكون مفتوحة لمشاركة جميع القوى والشخصيات التقدمية اليهودية في اسرائيل، على محدوديتها بحكم محدودية الوضع الانساني في هذا الكيان، لأن صعود الفاشية بغطاء رسمي من خلال الكنيست في كيان الاحتلال والفصل العنصري لا يقتصر خطرها على الفلسطينيين وحدهم بقدر ما يمتد شرها على عموم فلسطين التاريخية بل ويتجاوزها الى ما هو أبعد من ذلك ليعم المنطقة بأسرها.

6 – خاتمة:

لا شكّ أنّ عودة نتنياهو إلى السلطة في تل أبيب، تشكل مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي . الصهيوني، ومنعطفاً جديداً في مسار الصراع والتسوية على المسارات العربية المختلفة، ومنها طبعاً فلسطين ولبنان. فقد شكل حزب الليكود منذ نشأته واحداً من أبرز القوى الصهيونية المتطرفة، استناداً لبرامجه السياسية وتصريحات وبيانات قادته منذ مناحيم بيغن واسحق شامير وشارون وحتى الآن. كما يعدّ الليكود في مقدمة الأحزاب «الإسرائيلية» التي تريد إخضاع العرب لشروط التسوية استناداً للمصلحة «الإسرائيلية»، لكن التكتل وغيره من الأحزاب الصهيونية، ليس على استعداد لتقديم أيّ «تنازل» جوهري يمسّ بأمن الكيان الصهيوني من جهة أو يفرّط بـ «الحدود» التي رسمها منذ نشأة الحركة الصهيونية في بال سويسرا عام 1897.

في التداعيات الفلسطينية لنتائج الانتخابات الأخيرة، لا شك أن الضفة الغربية ستشهد مزيداً من القمع والتطرّف والتهويد والاستيطان واقتحامات الأقصى. وسيعود نتنياهو كذلك إلى سياسته التقليدية المتضمنة عزل قيادة السلطة في الضفة الغربية، وفرض الأجندة الأمنية الاقتصادية عليها، دون أفق سياسي، ولا حتى اتصالات ولقاءات من أي نوع، مستغلاً تجاهل المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية في ظل الأزمات والتحديات المتفاقمة الماثلة أمامه، ما يضع تحديات إضافية على الفلسطينيين للتصدي للاحتلال في الميدان، كما لفرض قضيتهم على جدول الأعمال الإقليمي والدولي. و تجاه غزة سيتواصل الحصار، مع السعي لصيانة الواقع الراهن، ضمن سياسة تقليدية عمل نتنياهو لإخراجها من دائرة الصراع، وإلقاء تبعاتها على النظام المصري المستعد لتحمّل المسؤولية، مقابل دعم سياسي وأمنى إسرائيلي في سيناء كما في واشنطن أمام الإدارة والساحة السياسية بشكل عام.

بالعموم لن يكون هناك حديث عن تسوية ومفاوضات، والعمل بالمقابل على إدارة الصراع ضمن الواقع الراهن مع السعي لتغييره وفرض وقائع استيطانية وتهويدية جديدة كلما سنحت الفرصة، كما رأينا في الشيخ جراح أواخر عهد حكومة نتنياهو الخامسة في مايو/أيار 2021، والذي أدى ضمن أسباب أخرى إلى هبة القدس ومعركة سيفها، واشتعال جذوة المقاومة التي لم تنطفئ حتى الآن، رغم جرائم الاحتلال الموصوفة خلال العام الماضي.

إقليمياً، سيعمد نتنياهو إلى مواصلة مسيرة التطبيع مع الدول العربية، التي انطلقت مع حكومته الخامسة، وذلك ضمن مساع لتقوية العلاقات الاقتصادية والأمنية معها، بمعزل عن القضية الفلسطينية، وترويج مزاعم قدرة إسرائيل على حل مشاكل وأزمات الدول المطبّعة.

دولياً، سيكون توتر وعلاقة باردة ومتشنجة مع العالم ككل، تحديداً أمريكا جو بايدن، وسيعمل نتنياهو على تقطيع الوقت بانتظار الانتخابات الرئاسية عام 2024، على أمل عودة حليفه وصديقه دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

في المحصلة أفرزت الانتخابات قيادة يمينية متطرفة عنصرية وفاشية، بدون مساحيق تجميل أو أقنعة، ولكنها تكشف من جهة أخرى عن الوجه البشع للكيان العبري وتحقق النبوءة السوداوية والشهيرة لمؤسسها وأول رئيس وزراء فيها، دافيد بن غوريون، عن حركة حيروت التي انبثق عنها حزب الليكود، اذ قال: "إنهم خياليون.. أعطهم السلطة يدمرون الدولة".

على خط الملف النووي الإيراني، يبدو أنّ تل أبيب لم تعد قادرة كما كانت من قبل على التحكم في الموقف الأميركي، وقد تتجه الأمور إلى عقد اتفاق إيراني . أميركي سيكون له انعكاس سلبي على موقف ووضع «إسرائيل» التي تتخوّف من هذا الاتفاق، كما تتخوّف من تنامي القدرات النووية والعسكرية الإيرانية. وأما بخصوص طبيعة العلاقات التركية . «الإسرائيلية» والتي تشهد تذبذباً ملحوظاً، في حين تتجه الأمور نحو التطبيع وتطوّر في العلاقات، وأحياناً نلاحظ بأنّ هناك جموداً وتريثاً أو انتظاراً، وهذا يعود لتركيا التي تحاول إعادة النظر في حساباتها مع كيان العدو، بحيث أنها لا تريد تقديم دعم مجاني لـ «إسرائيل»، كما أنّ «إسرائيل» لا تستطيع أن تتمادى كثيراً بعلاقاتها مع تركيا، وذلك لما تشهده العلاقات التركية . الروسية . الإيرانية من تقارب وتلاقي مصالح تتعارض ومصالح «إسرائيل» حتماً.